



البند الأول من جدول الأعمال

## اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف

### لمحة عامة

#### ملخص

تحدد هذه الوثيقة إطاراً لمنظمة العمل الدولية للإسهام في تعزيز الحوار السياسي والتنسيق والاتساق المطلوب ضمن النظام متعدد الأطراف من أجل تحسين فرص العمل اللائق في اقتصاد عالمي متنوع ومتربط، حيث يتسم الانتعاش من الأزمة العالمية بالهشاشة والتفاوت.

#### الانعكاسات السياسية

تقترح الوثيقة أساليب لتحسين الحوار والشراكة ضمن النظام متعدد الأطراف.

#### الانعكاسات القانونية

تشمل الإجراءات المقترحة توسيع نطاق ترتيبات الشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى.

#### الانعكاسات المالية

نعم، ضمن الاعتمادات المخصصة لاتساق السياسات في ميزانية الفترة 2012-2013.

#### القرار المطلوب

الفقرة 20.

#### إجراءات المتابعة المطلوبة

نعم، رهنأ بقرار مجلس الإدارة.

#### الوحدة مصدر الوثيقة

إدارة تكامل السياسات.

#### الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

الوثيقة: GB.309/17؛ الوثيقة: GB.309/WP/SDG/1

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، 2008؛

الميثاق العالمي لفرص العمل، 2009.



## مقدمة

١. إن تحقيق هدف العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة، وهو هدف حددته منظمة العمل الدولية وأيدته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والعديد من المؤتمرات تأييداً واسع النطاق، يستدعي تنفيذاً متسقاً لمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

٢. وتحدد هذه الوثيقة إطاراً لمنظمة العمل الدولية للإسهام في تعزيز الحوار السياسي والتنسيق والاتساق المطلوب ضمن النظام متعدد الأطراف من أجل تحسين فرص العمل اللائق في اقتصاد عالمي متنوع ومتربط، حيث يتسم الانتعاش من الأزمة العالمية بالهشاشة والتفاوت.

٣. وفي الجلسة الختامية للدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي، صدر الإعلان التالي:

نحن، أعضاء هيئة مكتب الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي، نلاحظ درجة التقارب الكبيرة فيما بين الهيئات المكونة بشأن الأهمية الاستراتيجية التي يرتديها اتساق السياسات والحاجة إلى المزيد من التعاون ضمن النظام متعدد الأطراف وإلى إسهام منظمة العمل الدولية في النقاشات المعنية باتساق السياسات بشأن العناصر الأساسية في إطار ولايتها.

ونقترح على مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، في دورته في حزيران/يونيه ٢٠١١، أن يدرج في جدول أعمال دورته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مناقشة موضوعية بشأن اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف ودور منظمة العمل الدولية.

ونلاحظ أنّ المؤتمر أعرب أصلاً عن درجة عالية من توافق الآراء، لاسيما من خلال إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، والميثاق العالمي لفرص العمل، ٢٠٠٩، والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن العمالة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٠.

وكلنا اقتناعاً بأنّ إجراء مناقشة ضمن مجلس الإدارة سيكون إسهاماً مفيداً للمناقشات الجارية. ومن شأنها أن تزود المكتب بمشورة ثلاثية واضحة حول الأسلوب الذي ينبغي اتباعه في معالجة اتساق السياسات وبشكل أعم كأداة للمضي قدماً في ولاية منظمة العمل الدولية، ويمكنها أن تقترح وتبحث الأساليب التي يمكن من خلالها تعزيز الشراكات القائمة مع المنظمات ذات الصلة، بغية النهوض بالعمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة.

٤. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أجرى الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة مناقشة موسعة بشأن "اتساق السياسات من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن"<sup>٢</sup>. ولاحظ موجز الرئيس بشأن النقاش أنّ "عدداً من المشاركين رأوا أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاعتبار إلى... بيان الأهداف الشاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق اتساق السياسات على المستويين الوطني والدولي، وإلى استراتيجية ترمي إلى اتباع هذه الأهداف خلال الفترة المتبقية من إطار السياسة الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٥"<sup>٣</sup>. واتخذت وثيقة المناقشة كنقطة انطلاق لإجراءات منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة تحقيقاً لاستجابات سياسية قوية ومتسقة في مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل، استناداً إلى الميثاق العالمي لفرص العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٩، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، المعتمد في ٢٠٠٨. وقد لخصت هذه الوثيقة التزام منظمة العمل الدولية في عدد من المبادرات الدولية من أجل ضمان انتعاش غني بالوظائف والانتقال إلى نمط جديد وأكثر استدامة من التنمية والنمو على المستوى العالمي، واستندت إلى هذه التجربة لاقتراح عناصر إطار محتمل لتعزيز اتساق السياسات، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٥٠ من الاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن العمالة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٠.

٥. ومنذ إعداد وثيقة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، واصلت منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة المشاركة مع الوكالات متعددة الأطراف والعمليات الأخرى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، جرى توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتطوير وتقوية التعاون بغية الاستفادة من أوجه التكامل وفي

١ مكتب العمل الدولي: محضر الأعمال المؤقت رقم ٣٢، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، ٢٠١١، الصفحة ١٧.

٢ الوثيقة GB.309/WP/SDG/1.

٣ الوثيقة GB.309/17، الفقرة ١٧.

الوقت نفسه تجنب ما لا ضرورة له من ازدواجية وتداخل. وقد شاركت منظمة العمل الدولية في عدة اجتماعات تحضيرية ضمن أعمال مجموعة العشرين، لاسيما في المؤتمر رفيع المستوى بشأن "تعزيز الاتساق من أجل تحسين البعد الاجتماعي للعولمة"، الذي نُظِم في باريس في ٢٣ أيار/ مايو. وفي تموز/ يوليو، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قراراً بشأن *التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل*، "يطلب إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز ترابط السياسات على نطاق المنظومة في مجال توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف"<sup>٤</sup>. وفي إطار متابعة منظمة العمل الدولية لمؤتمر أوصلو، واصلت العمل مع الهيئات المكونة وصندوق النقد الدولي لتسهيل الحوار الاجتماعي في بلغاريا والجمهورية الدومينيكية ورومانيا وزامبيا.

## هدف اتساق السياسات

٦. بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، يتمثل هدف اتساق السياسات في وضع وتعزيز سياسات اقتصادية واجتماعية متعاضدة تدفع بالعدالة الاجتماعية قدماً من خلال العمل اللائق، فيما بين البلدان وعلى المستوى العالمي على السواء. وقد نزعت العولمة إلى إهمال البعد الاجتماعي. واتساق السياسات هو إحدى الوسائل الرامية إلى تقوية البعد الاجتماعي من خلال ضمان أن تقوم سياسات النمو الاقتصادي أيضاً بالنهوض بالنمو في العمالة المنتجة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وآليات الحوار الاجتماعي وتحديد الأجور، القائمة على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، هي وسائل راسخة لرفع مستويات المعيشة والقدرة الشرائية لصالح الأسر العاملة. ونمو الإنتاجية في المنشآت الصغيرة أمرٌ مختلف. فهذا برنامج عمل وطني وعالمي على حد سواء.

٧. ويستدعي تحقيق هدف العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة تطبيق طائفة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تطبيقاً متسقاً، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وأعدت الوثيقة الختامية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، التذكير بأهمية اتساق السياسات<sup>٥</sup>. أما اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للعولمة، التي دعت منظمة العمل الدولية إلى إنشائها، فقد شددت على أهمية اتساق السياسات في مختلف المنظمات الدولية<sup>٦</sup>.

## سياسات متسقة للتصدي للأزمة وتوليد الانتعاش

٨. بينت الأزمة أنّ التركيز على سياسة الاقتصاد الكلي بشأن التضخم المنخفض والمستقر لم يكن كافياً لضمان نمو متين ومستدام يتصدى للفقر ولانعدام المساواة. وبالتالي، من المطلوب توفير مجموعة أكبر من الأهداف والأدوات.

٩. وتتبع الدعوة القوية إلى المزيد من التقارب والتآزر والاتساق فيما بين السياسات، من الاعتراف بالتفاعلات الوثيقة بين السياسات في مختلف الميادين والحاجة إلى استكشاف هذه التفاعلات لتحقيق الأهداف السياسية المترابطة. ومع بروز العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة والترابط الوثيق بين الاقتصادات تزايدت هذه الشواغل، على المستوى الوطني وعلى المستويين الإقليمي والعالمي كذلك.

<sup>٤</sup> الوثيقة E/2011/L.21/Rev.1.

<sup>٥</sup> "ندعو إلى بذل مزيد من الجهود على جميع الصعد لزيادة اتساق السياسات لأغراض التنمية. ونؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب سياسات متكاملة يدعم كل منها الآخر في ما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأغراض التنمية المستدامة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة: *الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية*، الوثيقة A/RES/65/1، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، الفقرة ٤١).

<sup>٦</sup> اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة: *عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع* (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

١٠. ومن شأن الاعتراف بهذه التفاعلات السياسية والعزم على استخدامها إيجابياً أن يحسّن بشكل كبير إمكانية تحقيق الأهداف السياسية المترابطة داخل البلدان وفيما بينها، وداخل المؤسسات متعددة الأطراف التي تدعم الجهود القطرية وفيما بينها.

١١. وتتفاعل الميادين السياسية مع بعضها البعض، كما هي الحال مثلاً مع: العمالة والنمو الاقتصادي؛ الإنفاق على الحماية الاجتماعية، والسياسة المالية ومشاركة القوة العاملة؛ السياسات التجارية والمهارات، وسوق العمل وسياسات الحماية الاجتماعية؛ الأهداف التضخمية وآليات المفاوضات على الأجور، وما إلى ذلك. وليس من شأن مراعاة هذه التفاعلات على نحو أكثر فعالية، إلا أن تعزز تحقيق الأهداف السياسية المذكورة.

١٢. ويمكن للسياسات التي ينتهجها بلدٌ من البلدان أن تؤثر على قدرة بلدٍ آخر على تحقيق الأهداف السياسية الخاصة به، وهو واقع أقرت به منظمة العمل الدولية منذ عهد بعيد عندما أكدت "أن الفقر في أي مكان يشكل خطراً على الرفاه في كل مكان"<sup>٧</sup>. وهذه هي الحال على وجه الخصوص بالنسبة إلى البلدان الكبيرة التي تتمتع بأهمية منهجية في الاقتصاد العالمي. وقد أدى تقدم العولمة إلى توسيع نطاق الترابط السياسي فيما بين البلدان، توسيعاً كبيراً.

١٣. وعلى غرار ذلك، فإن نشاط مؤسسة واحدة متعددة الأطراف يؤثر على الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسة أخرى، ويمكن أن تفضي ولاياتها المنفصلة إلى تداخل المشورة والأنشطة في البلدان. ومن شأن تعزيز التآزر بين أنشطة المؤسسات متعددة الأطراف أن يقوي أثرها ومنافعها في البلدان. وعلى حد ما سلمت به اللجنة العالمية، ينبغي أن تطبق جميعاً ولاياتها عملياً بأساليب لا تجعل أعضائها على تناقض مع الالتزامات التي تعهدوا بها كذلك في سياقات دولية أخرى<sup>٨</sup>.

١٤. وهناك خطوة مهمة في بناء إطار لاتساق السياسات في مجال العمل اللائق، ألا وهي السعي إلى توسيع نطاق الاتفاق بشأن الأولويات. وأفضل مثال على ذلك هو بلورة استجابة منظمة العمل الدولية في مواجهة الأزمة، وهي استجابة شملت حواراً مستفيضاً مع هيئات دولية أخرى تمهيداً لاعتماد الميثاق العالمي لفرص العمل. وبالإضافة إلى تلقي الدعم القوي من عدد من رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة فرص العمل العالمي في ٢٠٠٩، حصل الميثاق من ثم على تأييد عدد كبير ومتنوع من الاجتماعات والمنظمات الدولية، منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ. والدعم الكبير والسريع الذي تلقاه الميثاق، سهله إلى حد كبير الدعم الواسع الشبيه له، الذي حصل عليه في وقت سابق برنامج العمل اللائق ودوره في رسم معالم عولمة عادلة.

١٥. وهناك مثال آخر يتجسد في ترويج المبادئ المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالمنشآت متعددة الجنسية، ولاسيما إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية. وتتعاون منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز هذه المبادئ المعترف بها أيضاً في المبادئ التوجيهية للمنشآت متعددة الجنسية، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٦. ومتابعة منظمة العمل الدولية لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وسلسلة الحوارات السياسية رفيعة المستوى التي أجراها الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة والخبرة التي اكتسبتها منظمة العمل الدولية منذ عهد أقرب في وضع استجابة استراتيجية للتصدي لأزمة الوظائف، كلها عوامل تقدم عدداً من المحددات لعناصر إطار ممكن لاتساق السياسات في مجال العمل اللائق.

## إطار لنشاط منظمة العمل الدولية من أجل مزيد من اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف

١٧. يمكن أن يسترشد تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق بأربع خطوات تدريجية لاتساق السياسات:

<sup>٧</sup> إعلان فيلادلفيا، أولاً (ج).

<sup>٨</sup> اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة؛ مرجع سابق، الفقرة ٦٠٣.

"١" *الانسجام المتبادل في القيم*: هناك انسجام بين المبادئ والأهداف التأسيسية للمنظمات الدولية الرئيسية، وهي تنقسم العديد من الأهداف ذاتها وتوسعي إلى تحقيق عولمة قائمة على القيم<sup>٩</sup>. وينبغي بالتالي للسياسات والمعايير التي تروجها كل مؤسسة متعددة الأطراف ألا تضر بالسياسات والمعايير التي تروجها مؤسسات أخرى. فعلى سبيل المثال: يسلم برنامج العمل اللانق بأهمية توازن الاقتصاد الكلي من أجل النمو.

"٢" *الاعتراف المتبادل*: يمكن لكل مؤسسة متعددة الأطراف، ضمن ولايتها، أن تعترف بقيم سياسات ومعايير المؤسسات الأخرى باعتبارها مكملًا مفيدًا لسياساتها ومعاييرها الخاصة، وذلك في سعيها إلى تحقيق الهدف المشترك في عولمة عادلة. وعلى حد ما ذكرت به اللجنة العالمية، يقتضي القانون الدولي من المنظمات الدولية أن تفسر ولاياتها، قدر المستطاع، بالتناغم مع ولايات المنظمات الأخرى، بما يتماشى مع الأهداف القصوى المشتركة فيما بينها. فعلى سبيل المثال: تسلم منظمة العمل الدولية بأهمية الاقتصادات المفتوحة والتجارة الدولية.

"٣" *الترويج للنشط*: تشارك كل مؤسسة متعددة الأطراف، ضمن ولايتها، في ترويج سياسات ومعايير مؤسسة أخرى، عندما تكون ذات صلة بالنشاط الخاص بها. وبهذه الطريقة يمكن تقوية الشراكات بين المؤسسات ذات مجالات العمل المتقاطعة، للمساعدة على تحقيق عولمة عادلة. مثلاً، تشارك منظمة العمل الدولية بشكل نشط في ترويج انتقال عادل إلى اقتصاد أخضر.

"٤" *حل المشاكل بشكل متبادل*: من شأن المؤسسات متعددة الأطراف العاملة معاً أن تساهم في حل المشاكل المشتركة عن طريق تنسيق سياساتها ومعاييرها الخاصة فيما بينها، مما يجنب اتخاذ إجراءات من طرف واحد يمكن أن تعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة. مثلاً، ينص إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة على "أن انتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لا يمكن أن يستشهد به أو أن يستخدم بشكل آخر كميزة نسبية مشروعة، وأن معايير العمل ينبغي ألا تستخدم لأغراض تجارية حمائية"<sup>١٠</sup>.

١٨. ولدى منظمة العمل الدولية خمس قنوات رئيسية لتعزيز تحسين اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف:

(أ) التعاون بين المكتب والأمانات/الجهات المسؤولة في الهيئات الدولية الأخرى والإجراءات المتبعة في الأنشطة المتعلقة بتقديم المعلومات والمقترحات للمناقشة واتخاذ القرارات بشأنها ومتابعتها. ويمكن أن يكون ذلك ثنائي الأطراف، كما هي الحال مثلاً في البحث المشترك بشأن التجارة والعمالة مع أمانة منظمة التجارة العالمية، أو متعدد الأطراف مثلاً من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بشأن الميثاق العالمي لفرص العمل وأرضية الحماية الاجتماعية. ويشكل الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية خطوة مهمة حديثة نحو تحقيق مثل هذا الالتزام؛

(ب) اتخاذ خطوات في اتجاه عقد شراكات فعالة ضمن النظام متعدد الأطراف، بدءاً من الفرص التي تقدمها الدعوات المتبادلة لحضور اجتماعات مهمة للمنظمات الدولية الشريكة، وصولاً حيثما يقتضي الأمر إلى توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل الآليات المؤسسية لتحقيق التقارب في السياسات والبرامج؛

(ج) تنسيق الدعم على المستوى القطري من خلال مشاركة المكتب في الفرق القطرية للأمم المتحدة بغية إدماج البرامج القطرية للعمل اللانق في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات بشأن الالتزام الوارد في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، من أجل "اتخاذ خطوات مناسبة لضمان التنسيق الملازم بين المواقف المتخذة بالنيابة عن الدولة العضو المعنية في المنتديات الدولية ذات الصلة، إلى جانب أي خطوات قد تتخذها بموجب هذا الإعلان"<sup>١١</sup>؛

<sup>٩</sup> المرجع نفسه.

<sup>١٠</sup> إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، القسم أولاً، ألف، الفقرة "٤".

<sup>١١</sup> إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية، المرجع السابق، القسم ثانياً، باء، الفقرة "٤".

(هـ) تقديم المساعدة، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء التي ترغب في تعزيز الأهداف الاستراتيجية بشكل مشترك ضمن إطار الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، على أن تكون متمشية مع أهداف منظمة العمل الدولية<sup>١١</sup>.

١٩. وباستخدام هذه القنوات للحوار والشراكة، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقوم بما يلي:

(أ) ترسيخ تحليل الطرائق التي تتفاعل من خلالها الدعائم الاستراتيجية لبرنامج العمل اللائق مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والتجارية والبيئية كأساس للحوار مع المنظمات الدولية الشريكة والإجراءات ذات الصلة. ومن بين المواضيع ذات الأولوية الحالية وضع وتعزيز أرضية الحماية الاجتماعية واستعراض المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأطر القانونية، استناداً إلى معايير العمل الدولية، بالنسبة إلى سياسات العمالة والحماية الاجتماعية والمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي الثلاثي، في النمو الشامل والمتين والمستدام والمتوازن؛

(ب) مواصلة الممارسة التي يتبعها الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للمعلومة والتابع لمجلس الإدارة، في الدعوة إلى إسهامات رفيعة المستوى من جانب المنظمات الدولية الشريكة المعنية في نقاشاته؛

(ج) استهلال الحوار مع شركاء دوليين مختارين بشأن الطرائق التي يمكن من خلالها تعزيز اتساق السياسات بالاستناد إلى النهج الوارد في الفقرة ١٧، مثلاً من خلال وضع أنشطة متابعة لمؤتمر أو سلو المشترك بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي واستكشاف مجال إقامة وضع مراقب متبادل مع منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى الاجتماعات ذات الصلة.

٢٠. قد يرغب مجلس الإدارة في أن يطلب من المدير العام أن يتخذ الإجراءات المناسبة، آخذاً في الاعتبار التوجيه المقدم بشأن خطوط العمل المقترحة في الفقرتين ١٨ و ١٩ وتقديم تقرير دوري عن التطورات المهمة في الاجتماعات القادمة.

جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٢٠.

<sup>١٢</sup> إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية، المرجع السابق، القسم ثانياً، ألف، الفقرة "٤".